نظريات التنمية الاقتصادية (1)

أولاً – نظريات النمو قبل الحرب العالمية الثانية

1- نظرية آدم سميث (Adam Smith)

يعد آدم سميث من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، واهتم كتابه **ثروة الأمم** عام 1776 بمشكلة التنمية الاقتصادية وإن لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل، إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه التي تحمل سمات مهمة منها :

أ- القانون الطبيعي

اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، أي أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً، ويعد كل فرد مسؤولاً عن سلوكه، بمعنى آخر هو أفضل من يرعى مصالحه، وأن هناك يداً خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق، وأن كل فرد يبحث عن تعظيم ثروته، وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد الوطني، وعليه فلا بد من الحرية الاقتصادية.

ب- تقسيم العمل

هو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، حيث يؤدي إلى أعظم النتائج من القوى المنتجة للعمل.

ج- تراكم رأس المال

يعد ضرورياً للتنمية الاقتصادية، ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر، ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

د- **دوافع الرأسماليين على الاستثمار**

إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح، وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

هـ- عناصر النمو

تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال، ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم، وهو ما يؤدي إلى زيادة التنمية.

و- عملية النمو

يفترِض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر، فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معاً في مجال إنتاجي معين، إلا أنهم يشكلون معاً الشجرة ككل.

2- نظرية جون ستيوارت ميل

ينظر ستيوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها:

- يعد التحكم في السكان أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية.

- تعتمد الأرباح على تكلفة عنصر العمل، وكلما قلت الأجور ارتفعت الأرباح .

- يتراجع معدل الأرباح نتيجةً لقانون تناقص الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.

- يُعتبر ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

4- النظرية الكينزية (John Maynard Keynes)

يعتبر جون مينارد كينز مؤسس المدرسة الكينزية، وانطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، وأهم ظرف هو أزمة الكساد الكبير (الأزمة الاقتصادية العالمية) التي أصابت العالم سنة 1929 التي من مظاهرها:

– حدوث كساد في السلع والخدمات (العرض يفوق الطلب) .

– توقف العملية الإنتاجية، وبالتالي توقف النمو الاقتصادي.

– ارتفاع مستويات البطالة.

– انخفاض مستويات الأسعار.

فرضيات كينز:

– لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائياً، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهظة.

– وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.

– الطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس.

وقد اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية في الدول المتقدمة أكثر مما هي موجهة للدول النامية حيث يرى كينز :

– يعد الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي .

– تحدث البطالة بسبب نقص الطلب الفعلي وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

– يمثل عنصر الكفاية الحدية لرأس المال أحد المحددات الرئيسة لمعدل الاستثمار، وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

– سعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

– مضاعف الاستثمار (مدى الزيادة في الدخل القومي نتيجةً لكل زيادة في الاستثمار) لدى الدول الرأسمالية المتقدمة يساوي ما يقارب (3) .

ثانياً – نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية

جاءت هذه النظريات لتحلل أوضاع الدول المتخلفة، وكان السبب من وراء هذا الاهتمام من قبل الدول المتقدمة بالدول المتخلفة هو محاولة كسب ودها وضمها إلى معسكرها.

وقد انقسمت نظريات التنمية الاقتصادية في هذه الحقبة إلى اتجاهين، اتجاه يحلل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية والتقدم (المشاكل والمعوقات)، واتجاه آخر يركز ويبحث عن العوامل الأساسية للنمو والتنمية.

1- نظرية مراحل النمو (روستو) (W.W. Rostow)

قُدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي والت ويتمان روستو سنة 1960 التي لقيت صدى كبيراً وشغل روستو منصب أستاذ في التاريخ الاقتصادي في جامعة كمبريدج.

هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة حيث حاول في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تسير عليها للوصول إلى التقدم، وقد لخصها في خمس مراحل في كتاب "**مراحل النمو الاقتصادي**" على النحو الآتي :

أ- مرحلة المجتمع التقليدي

تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف وسماتها نفس سمات العصر التاريخي الأول، ومن مظاهرها:

- سيادة الطابع الزراعي التقليدي والصيد.
- تمسك المجتمع بالتقاليد والخرافات.
- تفشي الإقطاع.
- انخفاض الإنتاجية.
- ضآلة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.
- فترة هذه المرحلة طويلة نسبياً وبطيئة الحركة .

ب- مرحلة التهيؤ للانطلاق

هي المرحلة الثانية التي يكون من مظاهرها حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي وغير الاقتصادي:

على المستوى غير الاقتصادي

- بروز نخبة تدعو إلى التغيير وتؤمن به.
- بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة.

على المستوى الاقتصادي

- زيادة معدل التكوين الرأسمالي (بروز نخبة ترغب في الادخار وتقوم بالاستثمار).
- بداية تخصص العمال في أنشطة معينة.
- بداية طهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي.
- ظهور الاستثمارات الاجتماعية (بناء الطرقات، المواصلات،..).
- مع ذلك كله يبقى نصيب الدخل الفردي منخفضاً .

ج- مرحلة الانطلاق

هي المرحلة الثالثة الحاسمة في عملية النمو وفيها تصنف الدولة على أنها ناهضة أو سائرة في طريق النمو، حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخلفها، ومن مظاهرها:

- إحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة.
- النهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل.
- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5% إلى أكثر من 10% .
- بروز صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.
- بروز إطارات سياسية واجتماعية مواتية إلى حد كبير ودافعة للنمو المطرد ذاتياً.

– رغم أن هذه المرحلة تنطوي على حدوث تقدم ملموس، إلا أن المجتمع يبقى متمسكاً بالأساليب الإنتاجية التقليدية.

– يرى روستو أن هذه المرحلة قصيرة نسبياً تتراوح مدتها ما بين 20 و30 سنة.

د– مرحلة النضج

تعد الدولة في هذه المرحلة متقدمة اقتصادياً، ومن مظاهرها:

– استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات) بشكل متوازي.

– انتشار وتطور التكنولوجيا على شكل واسع.

– ارتفاع مستوى الإنتاج المادي.

– ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.

– تقدم المجتمع ونضوجه فكرياً وفنياً.

هـ– مرحلة الاستهلاك الوفير

هي آخر مراحل النمو كما تصورها روستو، حيث تكون الدولة قد بلغت شوطاً كبيراً في التقدم ومن مظاهرها:

– يعيش سكانها في سعة ورغد من العيش.

– الدخل الفردي مرتفع جداً.

– لا تشكل في ظلها الضروريات من الغذاء والسكن والكساء.. الأهداف الرئيسة للفرد.

– زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والعلمي للمجتمع.

المرجع

سمية، أوشن (2013) – نظريات التنمية الاقتصادية . كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة – 3–، الجزائر (اقتباس) .